الفصل الأول

مدخل إلى البحث وهيكله العام

أولًا: المقدمة

لقد شهدت البشرية أثناء القرون الماضية ثلاث ثورات صناعية، غيَّرت طبيعة الحياة ووجه التاريخ، واليوم فمن المؤكد أن العالم يعيش الثورة الرابعة. تم استخدام كلمة «الثورة الصناعية الرابعة» لأول مرة في المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٦، وهي ثورة تتميز باختراق التكنولوجيا الناشئة في عدد من المجالات. وهذه الثورة الجديدة أساسها المعرفة والمعلومات التي أصبحت أساسًا للتنمية وزيادة الإنتاج وسرعة اتخاذ القرار الصحيح. في الوقت الذي يشهد فيه العالم تصاعدًا كبيرًا في الأخطار المترتبة على الأعمال الإرهابية، فإنه يشهد تصاعدًا موازيًا في الأخطار النابعة من الجرائم الإلكترونية، بفعل الاستخدام المسيء لما وفرته الثورة الصناعية الرابعة من تقنيات متقدمة، حيث استخدمها الإرهابيون في القيام بالإعمال الإرهابية سواءً في العالم العربي أو في مختلف دول العالم[١].

وفي سبتمبر ٢٠١٧، أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، ضمن أعمال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات. وتهدف استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة إلى تعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة والمساهمة في تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية التي تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية[٢].

---

[١] نوار، إبراهيم. ٢٠١٥. التكلفة الاقتصادية للحرب على داعش. القاهرة. المركز العربي للبحوث والدراسات. ص٨.

[٢] وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل. https://www.mocaf.gov.ae.

ومع تزايد استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل مستمر بين كافة الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية المختلفة، بدأت التنظيمات الإرهابية في توظيف مواقع التواصل الاجتماعي لنشر التطرف والفكر الإرهابي. وهنا أصبح من الضروري التركيز على الدور الذي تلعبه هذه المواقع في تجنيد الشباب واستقطابهم لتنفيذ أهدافها[٣]، كما تساعد هذه المواقع التنظيمات الإرهابية في استقطاب الشباب لاستخدامهم في عمليات الإرهاب[٤]، سعيًا لتعزيز استراتيجية لا تهدف فقط إلى نشر ثقافته المتطرفة والتكفيرية؛ إنما أيضًا إلى شن حرب نفسية للتأثير في الخصوم والسعي إلى استخدام الشباب للتطوع في صفوفه والقتال في البلدان التي يحارب فيها؛ مثل أفغانستان، العراق، اليمن، وسوريا ودول أخرى[٥]. ذلك الذي أصبح ظاهرة خطيرة تهدد الأمن والاستقرار الداخلي للدول[٦]، وتُعيق خطط التنمية على اختلاف أشكالها، مما جعل الدول تعلن حالة الاستنفار بكل طاقاتها وجهودها لمحاصرة هذه الظاهرة والعمل على الحد من آثارها[٧].

وترجع أهمية التقنيات الحديثة بشكل أساسي لما تشتمل عليه من برامج وأنظمة تعتمد عليها في عملها، إذ هي العقل المسير للتقنيات الحديثة؛ إذ إنها السبيل الوحيد في تنظيم وتخزين المعلومات وعرضها

---

٣ حمدي. وداد. ٢٠١٧. *"استغلال مواقع التواصل الاجتماعي من قبل التنظيمات الإرهابية"* . http://ajo-ar.org

٤ آليات وسائل التواصل بشكل متزايد في العصر الحديث، أدى إلى أن تنظيمًا مثل تنظيم: "داعش" الذي استغل هذه المواقع الحديثة، وذلك لنشر أفكاره وتجنيد المزيد من الشباب للانضمام لصفوفه، ومن الملاحظ أن استغلال داعش لمواقع التواصل الحديثة والتي تتضمن أن ٨٠٪ من عمليات التجنيد الآن تتم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بينما ٢٠٪ فقط يتم داخل السجون أو المساجد، ذلك يعكس تطورًا ملحوظًا في إدراك أهمية الوسائل الإلكترونية، ومن الملاحظ أن موقع تويتر يحظى بالنصيب الأكبر من استخدام داعش في الوقت الراهن.

٥ البطريق، غادة. ٢٠١٦. تعرض الشباب العربي للمواقع الإلكترونية المتطرفة فكريًا وعلاقته بإدراكهم للمنطق الدعائي للتنظيمات الإرهابية: دراسة ميدانية في إطار نظرية تأثير الشخص الثالث. القاهرة: الجمعية المصرية للعلاقات العام. ص١٧٧.

٦ عبد الله، أحمد عبد الله. ٢٠١٦."الإرهاب والتطرف في ظل تطور شبكة المعلومات العالمية الإنترنت الممارسة والأبعاد الاجتماعية وسبل المكافحة". *المجلة الليبية العالمية. ليبيا:* كلية التربية بالمرج. جامعة بنغازى. عدد (٨): يوليو.ص٣.

٧ الفقيه، محمد عبد الوهاب. ٢٠١٧."دور شبكات التواصل الاجتماعي في إمداد الشباب العربي بالمعلومات والأخبار حول ظاهرة الإرهاب: دراسة مقارنة بين الشباب في أربع دول عربية". *المجلة العربية للإعلام والاتصال*. الرياض: الجمعية السعودية للإعلام والاتصال. عدد (17).ص٢٧٥.

بشكل منظم، ناهيك عن الشبكة العنكبوتية (internet) والتي تشتمل على الكثير من المعلومات المهمة والتي يتم من خلالها الكثير من الخدمات والعمليات القانونية مثل البيع والشراء، حيث بات العالم كله في متناول اليد بفضل الشبكة العنكبوتية.

حيث ساعد التطور التقني أيضًا على سرعة تداول المعلومات وسهولتها، ونشر الثقافات المختلفة وتيسير النشاطات التجارية بين دول العالم، ومع ذلك فإن لتلك التطورات آثارًا سلبية في ذات الوقت، وفي مقدمتها استعمال هذه التقنيات لأغراض غير قانونية وبعبارة أدق لارتكاب الجرائم، وأضحت تلك التقنيات تهدد الدول والأفراد، ومن ثم سارع عدد من العلماء والباحثين لدراسة هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها ودوافعها للوصول إلى الوسائل الكفيلة للحد منها والتقليل من نتائجها الضارة[٨].

ولأن هذا التقدم العلمي السريع في مجال الحواسيب وشبكات المعلوماتية وللأسف الشديد لم يواكب تقدم أو تطور تشريعي في الأقطار العربية بصفة عامة، فإنه قد أدى إلى نشوء جرائم ترتبت على هذا الاستخدام، حيث أصبحت التقنيات الحديثة أداة في يد الجماعات الإرهابية تستخدمه لتحقيق أغراضها الإجرامية. أو ما يصطلح على تسميته الإرهابي المعلوماتي وهو الجريمة الإرهابية التي تتم باستخدام التقنيات الحديثة من خلال الاتصال بالإنترنت ويكون هدفها اختراق الشبكات أو تخريبها أو التحريف أو التزوير أو السرقة والاختلاس أو قرصنة أو سرقة حقوق الملكية الفكرية. ويشكل السلوك الانحرافي جريمة بأركانها المادية والمعنوية ولا عبرة فيها بالباعث على ارتكابها.

ونظرًا لخطورة نتائج، وانطلاقًا من صعوبة مواجهته؛ فإن من الواجب على القانونيين بحث ظاهرة الإرهاب المعلوماتي من زواياه كافة وتقديم دراسات متكاملة بشأن هذه الظاهرة إلى السلطة المختصة لسن

---

٨ المنشاوي، محمد عبد الله. ٢/سبتمبر/٢٠٢٠م. "المخاطر الأمنية للإنترنت. www.minshawi.com.

قانون يعالج هذه الظاهرة. علمًا أن المتابع للأمور في العالم يلاحظ التقدم السريع في مجال استخدام الحاسوب والإنترنت والذي يلاحقه تطبيق أنظمة الحكومة الإلكترونية[٩].

هذا وعند الحديث عن مكافحة الجرائم الإلكترونية، لا بدّ من الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنبهت بشكل مبكر، إلى الأهمية الخاصة لمكافحة هذه الجرائم. وبذلت العديد من الجهود في هذا السياق. ومنها سن القوانين الخاصة بالتصدي بقوة لها، على غرار القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، والقرار الوزاري رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار لائحة مزودي خدمات التصديق، والمرسوم بقانون اتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والقانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦ بتعديل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٢ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وغيرها [١٠].

ونظرًا لواقع جمهورية مصر العربية وفقًا للجهات الرسمية، المليئين بالجرائم الإرهابية لا سيما تلك التي تعتمد على التقنيات الحديثة. ولأجل دراسة استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها لإبراز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين أساليب المواجهة المتبعة في الإمارات ومصر، ومن أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، إذ أن كافة العلوم القانونية تستعين بالمنهج المقارن في الكثير من الدراسات، وذلك من خلال مقارنة مؤسسات قانونية بمؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى.

وعلى ذلك سوف نتناول خلال هذه الدراسة منهجية المواجهة القانونية لاستخدامات التقنيات الحديثة لأهداف إرهابية في القانون الإماراتي والقانون المصري.

---

[٩] يونس، عمر محمد. المجتمع المعلوماتي والحكومة الإلكترونية: مقدمة إلى العالم الافتراضي. ط١. موسوعة التشريعات العربية. ٢٠٠، ص141

[١٠] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تاريخ الاطلاع ١٨-١-٢٠٢١. https://www.ecssr.ae/reports_analysis

ثانيًا: مشكلة الدراسة

تشير العديد من الدراسات والتقارير إلى أن التقنيات الحديثة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، قد تمثل خطرًا كبيرًا في تجنيد الشباب للإرهاب في الإمارات وفي العديد من الدول الأخرى[١١]. وتدعم هذه الدراسات هذه المخاوف بالأدلة والبيانات والبراهين، حيث يتم استخدام هذه التقنيات من قبل المتطرفين لترويج أفكارهم والتواصل مع المؤيدين والمناصرين المحتملين[١٢] ، وبالتالي تجنيد المزيد من الأفراد للقيام بأعمال إرهابية.

وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة اتخذت خطوات عديدة لمواجهة هذه المخاطر، إلا أن القوانين المتعلقة بالتقنيات الحديثة لا تزال ناقصة في البلاد وتحتاج إلى تعزيز وتحديث. وقد تم إصدار بعض اللوائح والأنظمة التي تتعلق بمكافحة الإرهاب وتطوير قدرات الأمن السيبراني، ولكن لا يزال هناك حاجة إلى المزيد من التحسينات والتعزيزات لمواجهة هذه التحديات. [١٣]

ولقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة الإرهاب عبر استخدام التقنيات الحديثة من خلال زوايا عديدة؛ بمعنى أن فريقًا قد استخدمه ضمن دراسات الأمن الدولي، وآخر استخدمه ضمن دراسات تتعلق بالمشروعية القانونية، ومنهم من استخدمه كقضية عسكرية، وكنمط من أشكال الحرب غير التقليدية. ولكن القليل منهم الذي حاول أن يعرف كيفية استخدام التنظيمات الإرهابية لهذه الوسائل الحديثة لتجنيد العديد من الأشخاص. وبالتالي سوف تحاول هذه الدراسة أن تقدم إسهامًا جديدًا عن طريق دراسة دور استخدام

---

[١١] صالح، ياسمين. 2021. "الارهاب الالكتروني في ظل أزمة فيروس كورونا :الأنماط، لتداعيات". *مجلة السياسة والاقتصاد. العدد (9)، ص3*

[١٢] الحميري، عبير. بحرالدين أحمد؛ عثمان، نور. 2020. "التنظيم القانوني لجرائم الإرهاب الإلكتروني". المؤتمر الالكتروني الثالث لطلبة الدراسات العليا والأكاديميين في الشريعة والقانون: جامعة USM،ص2.

[١٣] السيد، يوسف. ٢٠٢٠. "تحليل الأدوات والتقنيات المستخدمة في تجنيد الشباب للإرهاب على وسائل التواصل الاجتماعي في دولة الإمارات". *مجلة الأمن السيبراني وتقنية المعلومات*.: عدد (٢): ص12.

التقنيات الحديثة في مواقع التواصل الاجتماعي في استقطاب الشباب بواسطة التنظيمات الإرهابية في التأثير على فئات المجتمع من خلال تلك الوسائل. وذلك عن طريق تقديم طرحٍ نظريٍّ يتناول تعريف الإرهاب عبر استخدام التقنيات الحديثة وأهم أهدافه وأخص خصائصه، واستخدام التنظيمات الإرهابية له، والآليات القانونية لمواجهته وما قد يرتبط بتلك الآليات من عوامل قوة أو نقاط قصور ونقصان.

لذا فإن المشكلة التي تدور حولها الدراسة تلك الاستراتيجيات التي تنتهجها التنظيمات الإرهابية في تسخير التقنيات الحديثة بغرض تجنيد الكثير من الشباب وفئات المجتمع كأعضاء في تلك التنظيمات. ويثور التساؤل هنا حول مدى كفاءة وفعالية التشريعات وأدوات الحماية القانونية التي يمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا في مجابهة تلك الاستراتيجيات الإرهابية، وبالرغم أن القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة، يحظى بمستوى عالٍ من الحماية القانونية ضد التجنيد للإرهاب، ويحتوي على العديد من الأحكام والقوانين التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب والتطرف، ومع ذلك، فإنه يمكن القول أن القوانين لا تزال ناقصة للقضاء على هذه القضية بشكل كامل، بسبب عدم وجود تشريعات صارمة لمنع تمويل الإرهاب من خلال العملات الرقمية وأيضًا نقص التشريعات القانونية حاليًا تعالج تلك المسألة، وإذا ما كانت موجودة هل تساهم بفعالية في الحد مما تقوم به تلك التنظيمات وتمثل إطار حماية ونموذج ردع أو هناك ثمة قصور ونقصان يعتريها مما يكون معه والحال كذلك ضرورة التدخل فيها بتعديلات أو إضافة تنهض بها.

ثالثًا: أسئلة الدراسة

١. ما هي دوافع انضمام الشباب للتنظيمات الإرهابية وبيان استراتيجية التنظيمات الإرهابية في توظيف التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لتجنيد الشباب؟

٢. ما مدى كفاية القواعد القانونية العامة لمواجهة هذه الاستراتيجيات، وتقديم التوصيات المناسبة ذلك؟

٣. ما هي الآليات التي يستخدمها المشرع في الإمارات والمنظمات الدولية والقوانين المقارنة لمواجهة مخططات التنظيمات الإرهابية؟

٤. ما هي الحلول والمقترحات التي يمكن أن تحمي استخدام التقنيات الحديثة لأغراض إرهابية من الناحية القانونية والناحية الإجرائية؟

رابعًا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. دراسة دوافع انضمام الشباب للتنظيمات الإرهابية وبيان استراتيجية التنظيمات الإرهابية في توظيف التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لتجنيد الشباب.

٢. تقييم مدى كفاية القواعد القانونية العامة لمواجهة هذه الاستراتيجيات، وتقديم التوصيات المناسبة ذلك.

٣. تحديد الآليات التي يستخدمها المشرع في الإمارات لمواجهة مخططات التنظيمات الإرهابية مقارنة في التشريعات والقوانين في جمهورية مصر العربية والوقوف على كفاءة هذه القوانين.

٤. تقديم المساهمات التي يمكن أن تحمي استخدام التقنيات الحديثة لأغراض إرهابية من الناحية القانونية والناحية الإجرائية من خلال آراء الخبراء والمعنيين.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

خامسًا: أهمية الدراسة

١. تنبع أهمية الدراسة الراهنة من كونها تعالج موضوعًا معاصرًا في الدراسات القانونية والأمنية، الذي يلقي بتأثيراته المتعددة في جميع المجالات، إذ أصبح انحراف الشباب في عصر الرقمية وما يفرزه من تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع، من أخطر المواضيع الحيوية التي تستدعي فهمها وتفسيرها والتنبه لاتجاهاتها المستقبلية من أجل استيعابها، وتبنّي السياسات والوسائل الكفيلة بمعالجتها وذلك بشكل بحثي علمي منهجي.

٢. كما تكمن أهمية الدراسة في رفد المكتبتين العربية والإمارتية بدراسة قانونية علمية منهجية حول التقنيات الحديثة ومدى استغلالها من قبل التنظيمات الإهابية لأهداف تجنيد الشباب لغايات إرهابية.

٣. تأتي هذه الدراسة تزامنا مع ما شهدته الدول من زيادة استخدام التنظيم الإرهابي تلك الوسائل الحديثة، وظهور بعض الدراسات التي ركزت على استخدام الجماعات الإرهابية الإرهاب الإلكتروني، وبالتالي سوف تحاول هذه الدراسة أن تقدم تصور يساعد على فهم طبيعة استخدام التنظيمات الإرهابية هذه الوسائل الإلكترونية، وكيف انعكس ذلك على الإنسانية وأصبحت محلًا للاعتداء، وبشكل عام تعتبر هذه الدراسة محاولة لوضع إطار عام لفهم هذه الظاهرة التي تثير الكثير من الجدل.

سادسًا: حدود الدراسة

البعد الموضوعي للدراسة: مناقشة آليات المواجهة القانونية لاستخدامات التقنيات الحديثة لأهداف إرهابية سواء في القانون الإماراتي والقانون المصري.

البعد الزماني: حُصر من زمن إعداد هذه الدراسة (عام ٢٠٢٠) ومستقبلها في السنوات القليلة المقبلة إلى (عام 2023).

البعد المكاني: حُصر في العالم الافتراضي في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، ويتضمن مواقع التواصل الاجتماعي بكل أصنافها.

سابعًا: منهجية الدراسة

سيقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن على النحو التالي:

أ. المنهج الوصفي التحليلي

حيث يتبع الباحث في الدراسة النصية المنهج القانوني الوصفي من خلال القيام بوصف الظاهرة محل الدراسة وتحديد بعض المفاهيم التي تقوم عليها، وكذا جمع المعلومات والأفكار المختلفة، وإدراجها بطريقة علمية. وذلك بدراسة النصوص القانونية، والاجتهادات القضائية والفقهية المتعلقة بهذا الموضوع لدارسة القيمة القانونية للأمن القانوني الخاص بالوسائط الإلكترونية التي تستخدم في ارتكاب الجرائم الإرهابية، في الإمارات ومصر، كما يتم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض المفاهيم في القوانين المختلفة، والغوص في جزئياتها وطرحها بشكل من التفصيل والتشريح كلما اقتضى الأمر ذلك.

ب. المنهج المقارن

حيث سيتم تناول موضوع الدراسة من الجوانب القانونية في القانون المقارن، لبيان أليات تجنيد الشباب في المنظمات الإرهابية عبر وسائل التقنية الحديثة في الواقع الإماراتي والمصري، موضحًا الأليات التي اتبعتها القوانين والأنظمة فيها لمواجهة هذه الظاهرة، على أن يكون ذلك موثقًا بالإحصائيات الرسمية مدعمًا بالأحكام القضائية على اختلاف درجاتها وكذا بالآراء والتفسيرات القانونية والعلمية

ثامنًا: الدراسات السابقة

١. بحث بعنوان "الجرائم المعلوماتية، أصول التحقيق الجنائي الفني واقتراح بإنشاء آلية عربية موحدة للتدريب لتخصصي" لهشام محمد فريد رستم. [١٤]

تناولت هذه الدراسة تعريف الجريمة المعلوماتية وأنواعها وخطورتها، وبيان أساليب ووسائل التحقيق فيها وفعالية التحقيق الجنائي فيها. وكذا تناولت الكشف عن وإثبات الجريمة المعلوماتية، وبث الوعي بين المواطنين بخطورة هذه الجريمة، وضرورة التبليغ عنها حال وقوعها. وبشكل عام تتوصل الدراسة إلى أن هناك صورة جديدة من صور الجرائم التي يعاقب القانون عليها، تتخذ من وسائل التكنولوجيا أداة لارتكابها، وإما أن تكون الوسائل الإلكترونية هدفا لتلك الأعمال أو الجرائم، وأنها تتشابه كثيرا مع الجرائم التقليدية.

كما أنها تستخدم كافة الوسائل المتاحة في المجال الإلكتروني، كالبريد الإلكتروني، والمواقع الإلكترونية، ووسائل الاتصالات المختلفة، ومواقع التواصل الاجتماعي، وغرف الدردشة، وذلك من حيث ممارسة بعض الأنشطة الإجرامية، كالاتصالات، والتدريب، ونشر المعلومات التي تتضمن طابع التهويل والتخويف.

وفي مجال مكافحتها، عالجت الدراسة بعض الاتفاقيات، التي إما أن تصب في إطار الإجرام بشكل عام، أو في إطار الإجرام الإلكتروني، وذلك إلى جانب بعض التشريعات التي تتعلق بهذا الأمر أيضا، واقتراح حلول غير تقليدية لمواجهتها واقتراح بإنشاء آلية عربية موحدة للتدريب التخصصي.

ومن ثم تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها لا تتعرض لمناقشة موضوع استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها؛ إذ إنها تبحث فقط في ماهية الجرائم المعلوماتية، وبيان

---

[١٤] رستم، هشام محمد فريد. ٢٠٠٠. *"الجرائم المعلوماتية، أصول التحقيق الجنائي الفني واقتراح بإنشاء آلية عربية موحدة للتدريب التخصصي"*. بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

أصول التحقيق الجنائي الفني وتنتهي باقتراح آلية عربية موحدة للتدريب التخصصي، دون التعرض لوسائل الجماعات الإرهابية أو كيفية مواجهتها خاصة في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة.

٢. ورقة المؤتمر بعنوان "جرائم استخدام شبكة المعلومات العالمية (الجريمة عبر الإنترنت)، من منظور أمني" لمحمود عبد الحميد عبد المطلب. [١٥]

وقد تعرضت هذه الدراسة لبيان مفهوم وأنواع الجرائم الإلكترونية وخطورتها على الفرد والمجتمع ككل، وأكدت على أن الخطورة الأمنية لاستخدام وسائل الاتصال الحديثة في ارتكاب الجرائم بأنواعها، وانتهت الدراسة إلى ارتفاع إحصائيات الجرائم الإلكترونية ليس فقط على دولة الإمارات العربية المتحدة، بل على العالم بأسره تبعًا لتطور التقني الذي شهده العالم في الوقت الحالي. وكذلك انتهت الدراسة بتناول سبل مكافحة الجرائم الإلكترونية وانتهت بتقديم حلول مختلفة وتصورات عدة في هذا الشأن.

وعليه، فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في كونها لا تناقش موضوع استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ إذ إنها تبحث فقط في جرائم استخدام شبكة المعلومات العالمية وخاصة من منظور أمني، دون التعرض لموضوع الدراسة الحالية وهو وسائل الجماعات الإرهابية في تجنيد الشباب عبر وسائل التقنية الحديثة أو كيفية مواجهتها.

---

[١٥] عبد المطلب، محمود عبد الحميد. ٢٠٠٠. "جرائم استخدام شبكة المعلومات العالمية الجريمة عبر الإنترنت". *مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ومركز تقنية المعلومات*. أبوظبي: بجامعة الإمارات العربية المتحدة. الفترة ١-٣/٥.

٣. رسالة بعنوان "استخدام الإنترنت في العالم العربي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب العربي" لسامي عبد الرؤوف طايع.[١٦].

لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة استخدام الإنترنت في العالم العربي، وذلك تطبيقًا على عينة تضم (٥٠٠) من طلاب الجامعة، وأكدت النتائج على اعتبار الإنترنت مصدرًا مهمًّا للمعلومات لدى أغلب المستخدمين، واحتلت فئة المعرفة المرتبة الأولى، تليها التسلية في المرتبة الثانية لاستخدام الإنترنت.

وعليه تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ إذ إنها تبحث فقط في استخدام الإنترنت، دون التعرض لموضوع الدراسة الحالية وهو وسائل الجماعات الإرهابية في تجنيد الشباب عبر وسائل التقنية الحديثة أو كيفية مواجهتها.

٤. بحث بعنوان "التعرض لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وعلاقته بمستوى المعرفة السياسية لدى الشباب الجامعي" لإيمان جمعة.[١٧].

وقد تناولت الدراسة التعرض لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وعلاقته بمستوى المعرفة السياسية عند الشباب الجامعي. وأكدت على أن وسائل الاتصال الحديثة تثير جدلًا كبيرًا بما تقدمه من خدمات، سواءً على المستوى الفردي الضيق، أو على المستوى المجتمعي الواسع. وانتهت الدراسة إلى ارتفاع مستوى

---

[١٦] طايع، سامي عبد الرؤوف. ٢٠٠٠. استخدام الإنترنت في العالم العربي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب العربي. (رسالة دكتوراه). القاهرة: كلية الإعلام جامعة القاهرة.

[١٧] جمعة، إيمان. ٢٠٠١. "التعرض لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وعلاقته بمستوى المعرفة السياسية لدى الشباب الجامعي". *المؤتمر العلمي السنوي السابع*. القاهرة: كلية الإعلام. جامعة القاهرة.

الارتباط بين حجم التعرض لوسائل الاتصال الحديثة، وبين مستوى المعرفة السياسية خاصة على مستوى الوعي والفهم والمعرفة الكلية.

وعليه فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في كونها لا تتعرض لمناقشة موضوع استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها؛ إذ إنها تبحث فقط في التعرض لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وعلاقته بمستوى المعرفة السياسية لدى الشباب الجامعي دون التعرض لوسائل تجنيد الجماعات الإرهابية للشباب عبر التقنية الحديثة وكيفية مواجهتها خاصة في القانون الإماراتي والمصري والسعودي.

٥. دراسة بعنوان: "الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب" لمحمد سعيد عبد المجيد، ووجدي شفيق عبد اللطيف.[١٨]

لقد سعت هذه الدراسة إلى بيان الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب بصفة خاصة. وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن دوافع دخول أفراد العينة إلى شبكة الإنترنت بهدف التسلية ومراسلة الآخرين، بينما الأقلية فقط هي التي تستفيد حقيقةً من القيمة الحقيقية لشبكة الإنترنت بما تتيحُه من قدرة على معرفة أحدث المنجزات العلمية. كما أوضحت الدراسة أن مواقع الدردشة والمحادثة والمواقع الترفيهية هي أكثر المواقع التي يفضلها أفراد العينة، وأكثر التعليقات على موضوعات الموضة أو تكوين العلاقات، كما أن المواقع العربية لا تلبي احتياجات الشباب، مما يدفعهم للدخول إلى المواقع الأجنبية.

وعليه تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ إذ إنها تبحث فقط في

---

[١٨] عبد المجيد وعبد اللطيف، محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف. ٢٠٠٣. *آثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب*. طنطا: دار المصطفي للنشر والتوزيع. ص12.

استخدام الإنترنت وأثاره على الشباب، دون مناقشة موضوع الدراسة الحالية وهو وسائل الجماعات الإرهابية في تجنيد الشباب عبر وسائل التقنية الحديثة أو كيفية مواجهتها، في الحدود المكانية والزمانية للدراسة.

٦. ورقة المؤتمر بعنوان "خطورة المحادثة الإنترنتية والرسائل عبر الفضائيات على ممارسة خدمة الجماعة" لمحمد حامد دسوقي.[١٩]

سعت هذه الدراسة إلى تحقق إدراك الطلاب سلبيات وإيجابيات المحادثة الإنترنتية والرسائل من خلال الفضائيات. وأظهرت النتائج أن من سلبيات المحادثة عبر غرف الدردشة أنها تعين على التعرض لإثارة الفتن والشائعات وتعمل على تشويه وتحريف الحقائق، وتؤذي الذوق العام، وتساعد على عدم اتباع آداب الحديث، وتؤدي إلى مشاكل دينية وقانونية وأخلاقية وفكرية. أما عن إيجابيات المحادثة عبر غرف الدردشة، فتمثلت في استخدام أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي والتواصل بحرية وسهولة ويسر دون التقيد بالمكان، ونقل آخر الأخبار والمعلومات بسرعة مذهلة، وفتح أبواب جديدة وحيوية للتعارف.

ومن ثم تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها تتناول فقط خطورة المحادثة الإنترنتية والرسائل عبر الفضائيات على ممارسة خدمة الجماعة. وبالتالي، لا تتعرض لمناقشة موضوع استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها؛ خاصة في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة.

٧. بحث بعنوان "الجريمة المعلوماتية ووسائل إثباتها" للسيد ناصر أحمد.[20]

---

[١٩] دسوقي، محمد حامد. ٢٠٠٥. "خطورة المحادثة الإنترنتية والرسائل عبر الفضائيات على ممارسة خدمة الجماعة". *المؤتمر العلمي الثامن*. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

[20] أحمد، السيد ناصر. ٢٠٠٦. *الجريمة المعلوماتية ووسائل إثباتها. بحث تكميلي لنيل زمالة الشرطة المهنية*. جامعة الرباط الوطن. أكاديمية الشرطة العلياء. الزمالة العاشرة.

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى الآتي التعريف بالجريمة المعلوماتية وأنواعها وخطورتها، وبيان أساليب ووسائل الكشف والإثبات الجريمة المعلوماتية، وبث الوعي بين المواطنين بخطورة هذه الجريمة، وضرورة التبليغ عنها حال وقوعها.

ولقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج المقارن. وقد اقتصرت الرسالة على وسائل الإثبات الحديثة وفي وسائل الإثبات الحديثة (الإثبات الرقمي)، أما الرسالة الحالية، فهي من وسائل الإثبات الحديثة ووسائل الإثبات التقليدية، وتتناول فضلًا عن ذلك وسائل مكافحتها في الفقه الإسلامي والقانون المقارن.

وعليه تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ إذ إنها تبحث فقط في مفهوم الجريمة المعلوماتية وإثباتها ومن ثم تخرج تمامًا عن الحدود الموضوعية كما تخرج عن الحدود المكانية والزمانية للدراسة.

٨. ورقة المؤتمر بعنوان "دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من جرائم الإنترنت في ظل تحولات العولمة" لسعيد بن سيد ناصر.[٢١]

تعرضت هذه الدراسة لجرائم الإنترنت واستهدفت خلق رأي عام مناهض للجريمة بصفة عامة، وجرائم الإنترنت بصفة خاصة. وتوصلت الدراسة إلى بلورة مجموعة من التوصيات المهمَّة من بينها أهمية

[٢١] ناصر، سعيد بن سيد. ٢٠٠٧. "دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من جرائم الإنترنت في ظل تحولات العولمة دراسة اجتماعية تحليلية". *مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني*. الرياض: منظم المؤتمر.

خلق رأي عام مناهض للجريمة وخاصة جرائم الإنترنت؛ لما تتركه هذه الجرائم من آثار وخيمة على الشباب وضرورة وقاية الأبناء من أخطار الإنترنت.

ومن ثم تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها تتناول فقط خطورة المحادثة عبر الانترنت والرسائل عبر الفضائيات على التحريض على الجرائم، ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من جرائم الإنترنت في ظل تحولات العولمة وبالتالي لا تتعرض لمناقشة موضوع استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها؛ خاصة في الحدود المختارة لهذه الدراسة.

٩. بحث بعنوان "التهديدات الإجرائية للتجارة الإلكترونية" لسهير حجازي.[٢٢]

لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة ماهية التجارة الإلكترونية وخصائصها، وكذا أهميته للمجتمع الإلكتروني بصفة عامة وطبيعة دوره في تغير علاقات القوة والأمن وإحداث التغيرات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية في النظام الدولي بأسره. وكذلك التعرف على التهديدات التي تواجه التجارة الإلكترونية وإشكالياته وآلياتها وتطورها وتناولت العديد من التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية حاليا. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدة مناهج منها؛ منهج التحليل القانوني، منهج تحليل النظام الدولي، والمنهج الاتصالي.

ولقد توصل الباحث إلى أن التجارة التكنولوجية لا يزال لها دور كبير في تسريع وتيرة التغير في كل أبعاد الحياة داخل المجتمع الدولي، وأن ظاهرة التجارة الإلكتروني تشهد نشاطًا ملحوظًا عن التجارة التقليدية

---

[٢٢] حجازي، سهير. ٢٠٠٨. "التهديدات الإجرائية للتجارة الإلكترونية". *مركز البحوث والدراسات*. الإمارات العربية المتحدة: شرطة دبي. العدد ٩١.

التي يمارسها الإنسان بشتى الطرق الأخرى، حيث إن الفضاء الإلكتروني عالمٍ موازيًا للواقع المادي بكل أطرافه وتعقيداته.

وعليه تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ إذ إنها تبحث التهديدات الإجرائية للتجارة الإلكترونية وإثباتها ومن ثم تخرج تمامًا عن الحدود الموضوعية كما تخرج عن الحدود المكانية والزمانية للدراسة.

١٠. مقال بعنوان "الاختراقات الإلكترونية خطر كيف نوجهه" لموزة المزروعي في مجلة آفاق اقتصادية[٢٣]

وقد تناولت الدراسة التعرض للاختراقات الإلكترونية وخطورتها على الأمن الشخصي والأمن العام. وأكدت على أن وسائل الاتصال الحديثة تثير جدلًا كبيرًا حول القرصنة والاختراقات سواءً على المستوى الفردي الضيق أو على المستوى المجتمعي الواسع. وانتهت الدراسة إلى ارتفاع مستوى الجرائم الإلكترونية كلما زاد حجم التعرض لوسائل الاتصال الحديثة. وكذلك سعت إلى مواجهة الاختراقات الإلكترونية بكافة السبل المتاحة وانتهت بتقديم حلول مختلفة وتصورات عدة في هذا الشأن.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية حيث لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ إذ إنها تبحث فقط

[٢٣] المزروعي، موزه. ٢٠٠٨. "الاختراقات الإلكترونية خطر كيف نوجهه". *مجلة آفاق اقتصادية*. الإمارات العربية المتحدة: العدد ٩.

في الاختراقات الإلكترونية وأليات مواجهتها؛ ومن ثم تخرج تمامًا عن الحدود الموضوعية كما تخرج عن الحدود المكانية والزمانية للدراسة.

١١. رسالة بعنوان "جرائم الإرهاب المعلوماتي وبعض تطبيقاته في القانون العراقي" لزين العابدين عواد كاظم الكردي.[٢٤]

تعرضت هذه الدراسة لجرائم الإنترنت وتوصلت إلى أن الجريمة المعلوماتية بشكل عام والإرهاب المعلوماتي بشكل خاص ظاهرتان إجراميتان مستحدثتان، مهدت الأولى لظهور وانتشار الثانية. وهما تدقان ناقوس الخطر لتعلنا لمجتمعات العالم المتمدن عن كبر حجم الخطر وفداحة الخسائر التي يمكن حدوثها نتيجة لارتكابهما بوصفهما تهدفان إلى الاعتداء على المعطيات المعلوماتية بمعناها الواسع (بيانات، معلومات، برمجيات). كما تستهدفان الاعتداء على حياة الإنسان وتهددان الأمن القومي للمجتمعات والدول، وأن جل تلك الجرائم تنفذ تحت جنح الظلام وبتعبير آخر تنفذ في الخفاء. من لدن أشخاص يتمتعون بصفات معينة ويمتلكون وسائل تقنية المعلومات اللازمة. ومهما يكن من شيء فان المجتمعات العربية لم تتأثر بشكل واضح بعد بالنتائج الهدامة المترتبة على ارتكاب جرائم الإرهاب المعلوماتي إلا أنه يمكن تصور مدى الخطورة الاحتمالية الكبيرة التي تسببها تلك الجرائم في حال تنفيذها. ولاسيما أن الدول العربية ومنها العراق لا تمتلك الأدوات أو الوسائل التقنية والقانونية اللازمة لمجابهة تلك الجرائم.

ويتبين أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية حيث إنها لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ إذ أنها تبحث فقط

---

[٢٤] الكردي، زين العابدين عواد كاظم. ٢٠٠٨. "جرائم الإرهاب المعلوماتي وبعض تطبيقاته في القانون العراقي دراسة مقارنة" (رسالة ماجستير). جامعة بابل. ص12.

في جرائم الإرهاب المعلوماتي وبعض تطبيقاتها في القانون العراقي؛ ومن ثم تخرج تمامًا عن الحدود المكانية والزمانية للدراسة.

١٢. ورقة المؤتمر بعنوان: "الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لموقع الشبكات الاجتماعية: دراسة مطبقة على مستخدمي موقع الفيس بوك" لنرمين ذكريا خضر[25]

وقد توصلت الدراسة إلى أن أبرز مصادر المعرفة لطلبة جامعة القاهرة والجامعة البريطانية هم الأصدقاء والمعارف، كما أن دوافع التسلية والترفيه تأتي على رأس قائمة دوافع استخدام طلاب الجامعة لموقع الفيس بوك، واتفقت مجموعة طلاب الجامعة على أن التفاعل الاجتماعي بين الأشخاص عبر المواقع يؤدي إلى تنمية المهارات الشخصية والخبرات الحياتية والتعامل مع الآخرين.

ومنّ ثم تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها تتناول فقط الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لموقع الشبكات الاجتماعية بالتطبيق على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي؛ وبالتالي لا تتعرض لمناقشة موضوع استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في حدوده الموضوعية والمكانية والزمانية لهذه الدراسة.

١٣. رسالة بعنوان "أثر الإرهاب الإلكتروني على مبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية (٢٠٠١-٢٠٠٧)" لعادل عبد الصادق محمد.[٢٦]

---

[25] خضر، نرمين ذكريا. ٢٠٠٩. "الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لموقع الشبكات الاجتماعية: دراسة مطبقة على مستخدمي موقع الفيس بوك" المؤتمر العلمي الأول الأسرة والإعلام وتحديات العصر.جامعة القاهرة.ص٣٠.

[٢٦] محمد، عادل عبد الصادق. ٢٠٠٩. "أثر الإرهاب الإلكتروني على مبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية".(رسالة ماجستير). جامعة القاهرة. ص٤٠.

لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة ماهية الفضاء الإلكتروني وخصائصه، وكذا أهميته للمجتمع الدولي وطبيعة دوره في تغير علاقات القوة والأمن، وإحداث التغيرات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية في النظام الدولي بأسره، وكذلك التعرف على مفهوم الإرهاب الإلكتروني وإشكاليات تعريفه وآلياته وتطوره وعلاقته مع غيره من المفاهيم، وطبيعة التحديات التي يمثلها للمجتمع الدولي، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدة مناهج منها؛ منهج التحليل القانوني، منهج تحليل النظام الدولي، والمنهج الاتصالي.

ولقد توصل الباحث إلى أن الثورة التكنولوجية لا يزال لها دور كبير في تسريع وتيرة التغير في كل أبعاد الحياة داخل المجتمع الدولي، وأن ظاهرة الفضاء الإلكتروني تشهد نشاطًا ملحوظًا عن النشاط الذي يمارسه الإنسان في باقي المجالات الأخرى، وأن الفضاء الإلكتروني عالمٍ موازيًا للواقع المادي بكل أطرافه وتعقيداته.

ومن ثم تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها تتناول فقط أثر الإرهاب الإلكتروني على مبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية؛ ولكنها لا تتعرض لمناقشة موضوع استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها؛ في حدوده الموضوعية والمكانية والزمانية لهذه الدراسة.

١٤. بحث بعنوان "استراتيجية القائد في مواقع التواصل الاجتماعي" لتوماس مايفلد.[٢٧]

تمثل دراسة الباحث الأمريكي توماس مايفلد، استراتيجية القائد في مواقع التواصل الاجتماعي، إسهامًا نظريًّا مهمًّا يسعى إلى تنظيم الجهد الاستخباري للقائد العسكري في مواقع التواصل الاجتماعي، يساعده على جمع معلومات استخبارية مهمة يمكن أن تحقق النصر في الحروب.

---

[٢٧] ما يفلد، توماس. ٢٠١١. *"استراتيجية القائد في مواقع التواصل الاجتماعي"* . الولايات المتحدة الأمريكية: ص٥٠

كما يمكن أن تمثل هذه الدراسة إسهامًا علميًّا مهمًّا في إطار تطوير استراتيجيات حرب المعلومات، لكونها اعتمدت على النموذج العلمي في التخطيط الاستراتيجي، وهو نموذج "الغايات والطرق والوسائل"، ولكن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها حاولت تعميم نموذجها على كل الحالات والظروف والحروب التي يخوضها الجيش الأمريكي، من دون مراعاة للاستثناءات والخصوصيات لبعض الدول التي يمكن أن تمثل ساحات للحروب الأمريكية، فالحرب في أفغانستان مثلًا تختلف عن حرب محتملة مع روسيا، وهكذا.

فإذا كان كذلك، فإن هذه الدراسة قد خرجت تمامًا عن حدود الدراسة الحالية فلا تتناول أساليب الجماعات الإرهابية في تجنيد الشباب لخدمة أجندتها السياسية عبر الوسائل التقنية الحديثة، وهو ما يعتبر خروجًا واضحًا عن حدود الدراسة الموضوعية فضلًا عن حدودها المكانية والزمانية.

١٥. رسالة بعنوان "الإرهاب في الفضاء الإلكتروني دراسة مقارنة" لبدر هويمل الزبن[٢٨]

تتعلق هذه الدراسة بشكل عام بالإرهاب، تلك الجريمة المعروفة بخطرها وأثرها الكبير على المجتمع وعلى حياة الناس. وتبحث هذه الدراسة في واحدة من الصور المستجدة للإرهاب، وهي صورة الإرهاب الإلكتروني. وعليه تقوم هذه الدراسة باستعراض جريمة الإرهاب الإلكتروني، بدء من التعريف بجريمة الإرهاب التقليدي، والتعرف على أسبابه، وأشكاله، وأركان الجريمة، وصورها، ثم بيان العلاقة بين الفضاء الإلكتروني والجريمة المعلوماتية، وبين الإرهاب. وفي هذا المجال توضح الدراسة النشاط الجرمي المكون للركن المادي في جريمة الإرهاب الإلكتروني، وتبحث في الركن المعنوي لهذه الجريمة، الذي يجب أن يتحقق كما هو الأمر بالنسبة لأي جريمة أخرى.

---

[٢٨] هويمل الزبن، بدر. ٢٠١٢. *الإرهاب في الفضاء الإلكتروني*. (رسالة دكتوراه). جامعة عمان العربية. ص٢٠.

وبشكل عام تتوصل الدراسة إلى أن هناك صورة جديدة من صور الأعمال أو الجرائم الإرهابية، تتخذ من وسائل التكنولوجيا أداة لارتكابها، وإما أن تكون الوسائل الإلكترونية هدفا لتلك الأعمال أو الجرائم، وأنها تتشابه كثيرا مع الجرائم الإرهابية التقليدية.

ويتبين أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية حيث لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ حيث تتناول بالبحث الإرهاب في الفضاء الإلكتروني بشكل عام؛ ومن ثم تخرج تمامًا عن الحدود الموضوعية كما تخرج عن الحدود المكانية والزمانية للدراسة.

١٦. بحث بعنوان "وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية من القبيلة إلى الفيسبوك" لجمال سند السويدي.[٢٩]

وقد توصلت هذه الدراسة إلى توقعات مهمة بإرهابية المستقبلية لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث سيبلغ تعداد العالم في عام ٢٠٢٦ ما يقارب ٨ مليارات نسمة، وستتضاعف القوة التكنو معلوماتية ٨٠٠٠ مرة عمَّا كانت عليه في عام ٢٠١٣، وسيبلغ عدد المستخدمين للإنترنت ٣ مليارات مستخدم، وسيستخدمون هويات وهمية وافتراضية، ليصل عددهم إلى مليارات من المستخدمين، حيث من المتوقع أن تهيمن «المواطنة الافتراضية» على الإنترنت، أو المواطنة العالمية على المواطنة التقليدية، التي تسعى الدول الكبرى من خلالها إلى استقطاب العقول والكفاءات من مختلف الدول، لدعم اقتصادها، انطلاقًا من قاعدة

[٢٩] السويدي، جمال سند. ٢٠١٣. "وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية من القبيلة إلى الفيسبوك". مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة: الإصدار ١٢٤.

«اقتصاد المعرفة»، وبالشكل الذي سينعكس سلبًا على الدول النامية، من حيث مدى قدرتها على الحفاظ على الهوية والولاء الوطني.

فإذا كان كذلك، فإن هذه الدراسة قد خرجت تمامًا عن حدود الدراسة الحالية فلا تتناول أساليب الجماعات الإرهابية في تجنيد الشباب لخدمة أجندتها السياسية عبر الوسائل التقنية الحديثة، وهو ما يعتبر خروجًا واضحًا عن حدود الدراسة الموضوعية فضلًا عن حدودها المكانية والزمانية.

١٧. بحث بعنوان "شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في نشر الأفكار الهدامة دراسة في التحديات الأمنية المعاصرة" لمحمد مراد عبد الله.[٣٠]

حاولت هذه الدراسة أن ترسم خريطة التحديات والمخاطر الأمنية المترتبة على الاستخدامات السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي، كما حاولت أن تضع الأهداف العامة لمواجهة تلك المخاطر والتحديات، ولكنها أخفقت في وضع الآلية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف على أرض الواقع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نماط وأشكال الأفكار الهدامة التي يتم بثها عبر شبكات التفاعل الاجتماعي التي يكون لها تأثير خطير وعميق على الأمن العام والسلم المجتمعي، ومنها ازدراء الأديان والتشكيك فيها وإثارة النعرات الإقليمية والدينية والعرقية والعقائدية والطبقية ونشر الشائعات المغرضة.

ويتبين بالتالي اختلاف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ حيث تتناول بالبحث وسائل التواصل الاجتماعي وسلبياتها؛ ومن ثم تخرج تمامًا عن الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية للدراسة

---

[٣٠] عبد الله، محمد مراد. ٢٠١٣. "شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في نشر الأفكار الهدامة دراسة في التحديات الأمنية المعاصرة". مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص٣٠.

١٨. دراسة بعنوان "استخدام الإنترنت في أغراض إرهابية" لمكتب الأمم المتحدة[٣١].

رأي مكتب الأمم المتحدة إن استخدام الإنترنت في أغراض إرهابية ظاهرة تتفشى بسرعة، وتطلب من الدول الأعضاء أخذ زمام المبادرة للتصدي لها بالتنسيق فيما بينها.

ويؤدي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) دورا محوريا في تقديم المساعدة للدول الأعضاء تنفيذا للولاية المسندة إليه من أجل تدعيم قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية على تنفيذ أحكام الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب. وذلك وفقا لمبادئ سيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويذكر على وجه الخصوص، أن الجمعية العامة أكدت من جديد في قراراها ١٧٨/٦٦ لعام ٢٠١١ الولاية المسندة إلى المكتب لكي يواصل تطوير المعارف القانونية المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب والمجالات الموضعية ذات الصلة بولاية المكتب، بما في ذلك استخدام الإنترنت في أغراض إرهابية.

ويهدف المنشور الذي يتوخى استخدامه مرجعا قائما بذاته والاستعانة به في دعم مبادرات بناء القدرات التابعة للمكتب إلى التوجيه بشأن الأطر القانونية والممارسات القائمة على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بتجريم قضايا الإرهاب التي يستخدم فيها الإنترنت والتحقيق والملاحقة القضائية بشأنها، وتوضح الدراسة إن الإرهاب بكل مظاهره يمسنا جميعا؛ حيث أن استخدام الإنترنت في أغراض إرهابية يتعدى الحدود الوطنية، بما قد يترتب على ذلك من آثار مضاعفة على الضحايا. ويهدف هذا المنشور عبر تسليط الضوء على نماذج من تدابير التصدي لهذا التحدي الفريد من نوعه، وعلى أفضل الممارسات بهذا الشأن إلى أمرين؛ هما: أولا: إذكاء الوعي بالطرائق التي تمكن من إساءة استخدام تكنولوجيا الاتصالات

[٣١] د. م. ٢٠١٣. *استخدام الانترنت في أغراض إرهابية*. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. فيينا. ص٢٠

لارتكاب أعمال إرهابية، وثانيا: تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يمكن وضع تدابير فعالة في مجال العدالة الجنائية للتصدي لهذا التحدي العابر للحدود الوطنية.

فإذا كان كذلك، فإن هذه الدراسة قد خرجت تمامًا عن حدود الدراسة الحالية، فلا تتناول أساليب الجماعات الإرهابية في تجنيد الشباب لخدمة أجندتها السياسية عبر الوسائل التقنية الحديثة، وهو ما يعتبر خروجًا واضحًا عن حدود الدراسة الموضوعية فضلًا عن حدودها المكانية والزمانية.

١٩. بحث بعنوان "استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي، اتجاهات الأحداث" لسماح عبد الصبور.[٣٢]

سعت هذه الدراسة إلى بيان أهمية دور وسائل التواصل الاجتماعي إلى أن أصبحت الأداة الأهم في يد الجماعات المسلحة لوضع وتنفيذ خططها وأهدافها. وقد ركزت هذه الدراسة على تنظيم داعش كأحد التنظيمات التي تستخدم هذه الوسائل بدرجة كبيرة وخاصة لاستقطاب الكثير من الشباب وانضمامهم إلى هذا التنظيم الإرهابي. ثم توصلت هذه الدراسة إلى أن توظيف وسائل التواصل الاجتماعي أصبح مكثفًا من قبل الجماعات المسلحة، وذلك لتجاوز حاجز الزمان والمكان والرقابة الأمنية وتوفير الوقت والجهد، وأن الرقابة على هذه الوسائل من قبل الأجهزة الأمنية قد ظهر بشكل واضح، وبات هناك نوع من الحروب غير التقليدية بين هذه الجماعات والأجهزة الأمنية، وذلك من أجل التعامل مع هذه المستجدات التكنولوجية التي تهدد الأمن القومي للدول.

---

[٣٢] عبد الصبور، سماح. ٢٠١٤. "استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي، اتجاهات الأحداث". *مركز المستقبل للأبحاث والدراسات*. ج1. عدد (2). سبتمبر.

ويتبين أن هذه الدراسة تتشابه مع الدراسة الحالية في جزء من مضمونها وهو استخدام التقنية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لأهداف إرهابية؛ ولكنها تخرج عن الحدود المكانية لهذه الدراسة والتي هي مقارنة بين القانون الإماراتي والسعودي والمصري والزمانية أيضًا.

٢٠. مقال بعنوان "الإرهاب الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاته في العالم العربي" لهشام بشير في مجلة آفاق سياسية[٣٣].

سعت هذه الدراسة إلى تعريف الإرهاب الإلكتروني وخطره، وأشكاله وخصائصه وأهدافه، وأضاف الباحث في هذه الدراسة الحديث عن بعض التطبيقات في العالم العربي حول الإرهاب الإلكتروني. ومنها تناول بعض المواقع الإلكترونية؛ مثل: موقع النداء، وصحيفة ذروة السنام، ومجلة صوت الجهاد، هذه المواقع التي يستخدمها تنظيم القاعدة، ثم تحدث الباحث عن استقطاب الشباب من خلال الإنترنت، والترويج والدعاية لهذه الجماعات الإرهابية على الإنترنت، والحرب النفسية التي تشنها الجماعات الإرهابية على مواقع التواصل، والعديد من التطبيقات الأخرى. ثم تحدث الباحث في نهاية دراسته عن سُبل مُكافحة الإرهاب الإلكتروني، والتأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام في بلورة الاستراتيجيات للتصدي لهذا النوع من الإرهاب.

ويتبين أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية حيث لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ حيث تتناول بالبحث الإرهاب

---

[٣٣] بشير، هشام. ٢٠١٤. "الإرهاب الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاته في العالم العربي". *مجلة آفاق سياسية*. الجزائر: جامعة عمار ثليجي. عدد (٦):يونيو .ص١٠.

الإلكتروني بشكل عام؛ ومن ثم تخرج تمامًا عن الحدود الموضوعية كما تخرج عن الحدود المكانية والزمانية للدراسة.

٢١. مقال بعنوان "جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة" لجغدم محمد الأمين في مجلة القانون الدولي والتنمية.[٣٤]

تناولت هذه الدراسة جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة. فمع توسع استخدام كل من الحاسوب والإنترنت سواء لدى المستخدم العادي أو الجهات الحكومية المختلفة، بدأت تظهر بعض محاولات الاحتيال الإلكتروني، القرصنة وسرقة البيانات هنا وهناك. ليتطور الأمر مع تزايد الاستخدام الذي حكمته التكنلوجيا الحديثة، من مجرد محاولات وجرائم بسيطة، إلى تنظيمات وجيوش إلكترونية تستهدف شبكات الحاسوب الخاصة والحكومية، أنظمة الاتصالات، وحتى مصادر الطاقات المختلفة. فاليوم تمثل الإنترنت بيئة عمل آمنة ومشفرة لعدة مجالات غير مشروعة، سواء تعلق الأمر بتبييض الأموال، التجارة غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات والأسلحة، أو حتى توسيع نشاط الإرهاب المنظم. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن آثار جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة لا تقتصر على دولة من الدول، وإنما تمتد للعديد منها، وهذا التعاون الدولي وجب أن يتم بفضل التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية على المستوى الدولي بحكم أن آثار وانعكاسات جريمتي الإرهاب الإلكتروني والجريمة المنظمة تؤثر على أمن واقتصاد كثير من الدول. وذلك بغض النظر عن مدى القوة الاقتصادية أو العسكرية لهذه الدول. فالدول الكبرى سوف

---

[٣٤] الأمين، جغدام محمد. ٢٠١٨. "جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة". *مجلة القانون الدولي والتنمية*. الجزائر:جامعة عبد الحميد بن باديس. كلية الحقوق والعلوم السياسية. عدد (٨). ص٤٠.

تتأثر أيضا بأثار هذه الجرائم مثلها في ذلك مثل الدول الصغرى، بل أن الدول الكبرى غالبا ما تكون مستهدفة أكثر من الدول الصغرى لكي تكون مسرحا لارتكابها. وهذا بحكم وجود البيئة المواتية لها.

ويتبين أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية حيث لا تناقش وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية وآلية مواجهتها في التشريعات المقارنة المختارة لهذه الدراسة؛ حيث تتناول بالبحث جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة؛ ومن ثم تخرج تمامًا عن الحدود الموضوعية كما تخرج عن الحدود المكانية والزمانية للدراسة.

٢٢. مقالة بعنوان "جريمة الإرهاب الإلكتروني في ضوء أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام ٢٠١٠" لتوفيق مجاهد في مجلة العلوم القانونية والسياسية.[٣٥]

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الإرهاب الإلكتروني، وإبراز أهم صوره، وتحديد خصائصه التي تميزه عن باقي جرائم الإرهاب الأخرى التي ترتكب في العالم المادي).بيان نطاق تجريمه في الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والآليات التي نصت عليها لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة، وقد استخدمت الدراسة الوصفي التحليلي كونه أكثر ملائمة للدراسة القانونية وقد لخصت الدراسة جملة من النتائج من أهمها أن الاتفاقية العربية اعتمدت على نوعين من الآليات لمكافحة الجرائم الإلكترونية بما في ذلك جرائم الإرهاب الإلكتروني، تتمثل الأولى في إلزامية اتخاذ الدول الأطراف للتدابير اللازمة والإجراءات الخاصة في قوانينها الداخلية لتمكين سلطاتها المختصة للبحث والتحقيق عن هذه الجرائم التي يصعب فيها التعرف على هوية المجرم، ويسهل فيها محو الدليل الرقمي، أما الثانية فتكمن في ضرورة تكثيف جهود

---

[٣٥] مجاهد، توفيق. ٢٠١٨. "جريمة الإرهاب الإلكتروني في ضوء أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام ٢٠١٠". *مجلة العلوم القانونية والسياسية*.العراق: جامعة ديالي. عدد(٩): ديسمبر. ص٣٠.

التعاون القضائي والقانوني بين هذه الدول لعدم إفلات المجرمين من العقاب، وأوصت الدراسة إلى تعديل أحكام المادة (١٥) من الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، لتجريم كل صور الإرهاب الإلكتروني بصريح العبارة، وتوحيد السياسة الجنائية لمنع وقمع هذه الجريمة، وتعزيز جهود التعاون القانوني والقضائي بين الدول الأطراف لمكافحة جرائم الإرهاب الإلكتروني، وتعزيز جهود التعاون بين الدول الأطراف لحجب المواقع الإلكترونية المتطرفة، ومراقبة نشاطاتها على شبكات التواصل الاجتماعي لقطع التواصل بين عناصرها، وسد منافذ تمويلها، والحد من تجنيد الإرهابيين عن طريق شبكة الإنترنت، مع مراعاة حق الحياة الخاصة.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسة من خلال اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي وأيضا في مضمونها كونها استخدامات أحد أشكال الإرهاب وهو الإرهاب الإلكتروني إلا أنها اختلفت معها في تطبيق الدراسة كون الدراسة الحالية تستخدم التطبيق على دولة الإمارات وأيضا القانون المصري.

٢٣. بحث بعنوان "تأثير الإرهاب الإلكتروني على تغيير مفهوم القوة في العلاقات الدولية توظيف المنظمات الإرهابية لمواقع التواصل الاجتماعي نموذجا" لمحمد مهني.[٣٦]

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإرهاب الإلكتروني على تغيير مفهوم القوة في العلاقات الدولية توظيف المنظمات الإرهابية لمواقع التواصل الاجتماعي نموذجا. وهدفت الدراسة أيضا إلى العلاقة بين انتشار وسائل التكنولوجيا والتقنية الحديثة في استخدام الإرهاب له بطريقة تؤثر على العلاقات الدولية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن وتوصلت إلى جملة من النتائج من أهمها

---

[٣٦] مهني، محمد. ٢٠١٨. *"تأثير الإرهاب الإلكتروني على تغيير مفهوم القوة في العلاقات الدولية توظيف المنظمات الإرهابية لمواقع التواصل الاجتماعي نموذجا"* . (رسالة ماجستير). جامعة محمد بو ضياف. المسيلة. ص٣٤.

القوة الإلكترونية التي أفرزتها ثورة المعلومات والاتصالات ما أدت إلى توزيع القوة بين عدد أكبر من الفاعلين سواء الفاعلين من غير الدول أو الأفراد، مما جعل قدرة الدولة على الهيمنة عمى هذا المجال موضع شك، خاصة مع زيادة مجالات تأثير الفاعلين من غير الدول على المستوى الداخلي والدولي.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع الرقابة على التكنولوجيا الاتصالات والبيئة الرقمية والتقنيات الحديثة داخليا ودوليا ووضع التشريعات الملائمة على المستوى الدولي حتى تكون الدولة محل مسؤولية أمام المجتمع الدولي في العبث بفضائها التقني الداخلي.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بتركيزها على مناقشة وسائل التكنولوجيا والتقنية الحديثة في استخدام الإرهاب وأثرها على العلاقات الدولية، في حين استفاد الباحث من هذه الدرسة بمناقشة وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية.

٢٤. مقال بعنوان "مكافحة جرائم تقنية المعلومات والإرهاب الإلكتروني وفقا لأحدث التشريعات المصرية" لوليد سمير المعداوي في مجلة الفكر الشرطي [٣٧]

هدفت هذه الدراسة إلى أن الشبكات المعلوماتية مجال خصبا للعديد من جرائم تقنية المعلومات، ويكفي أن نشير إلى ما يطلق عليه الرهاب الرقمي الذي يتسبب في تدمير البنية التحتية المعلوماتية للدول، ويتسبب في أضرار مادية وأدبية كبيرة. ويتضمن البحث أبرز الأحكام الموضوعية والإجرائية التي تضمنها القانونين رقمي (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات (٩٤) لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة الإرهاب مع إبراز أهم أحكام القانون الإماراتي رقم (٥) لسنة ٢٠١٢ في شأن مكافحة جرائم

[٣٧] المعداوي، وليد سمير فهيم. ٢٠٢٠. "مكافحة جرائم تقنية المعلومات والإرهاب الالكتروني وفقا لأحدث التشريعات المصرية". *مجلة الفكر الشرطي*. الإمارات العربية المتحدة: شرطة الشارقة. عدد (١١٤): أبريل. ص٧.

تقنية المعلومات بهدف مساعدة رجال الشرطة والخبراء المعنيين في التعرف على القواعد والإجراءات الاستثنائية التي تضمنها قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في مجال الكشف عن الجرائم المعلوماتية، وضبط الدليل الرقمي وتقديم المتهمين للعدالة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتشخيص موضوع البحث في مختلف جوانبه وأبعاده، بهدف الوقوف على مدى كفاية السياسات الحالية لمكافحة تلك الجرائم ومدى الحاجة إلى آليات جديدة لمنعها. ونتائج البحث أن الدولتين المصرية والإماراتية قد تبنتا سياسات وتشريعات مستحدثة لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وحماية البيانات والمعلومات الإلكترونية، والتوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية بشكل آمن. فتسهم الدراسة في تطوير السياسات الأمنية والتدريبية في مكافحة جرائم تقنية المعلومات بما يتوافق مع القوانين المستحدثة والتطور المتسارع في النماذج الإجرامية المعلوماتية وبما يتوافق مع أحكام القوانين الموضوعية والجرائية على وجه يضمن عدم إفلات الجناة المعلوماتيين من العدالة.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بتناولها كيفية مكافحة جرائم تقنية المعلومات والإرهاب الإلكتروني وفقا لأحدث التشريعات المصرية، في حين تختلف الدراسة الحالية عنها بتناولها وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية ومن ثم مقارنة النصوص القانونية والتشريعات بين الامارات وجمهورية مصر العربية في الحد من هذه الظاهرة.

٢٥. مقال بعنوان "المكافحة الدولية لحيازة شبكات الجريمة المنظمة تكنولوجيا الإرهاب النووي" لجمال عبده في مجلة الفكر الشرطي [٣٨]

[٣٨] سيد، جمال عبد العزيز. ٢٠٢٠. "المكافحة الدولية لحيازة شبكات الجريمة المنظمة تكنولوجيا الإرهاب النووي". *مجلة الفكر الشرطي*. الإمارات العربية المتحدة. عدد (١١٣). ص٢٠.

عالجت هذه الدراسة موضوعا هام، وخطير؛ نظرا للتحديات التي تتخذها الدول في مواجهة التهديدات النووية الإرهابية التي تضر بالمجتمع الدولي في الأوقات الحالية أو المستقبلية، وما قد تسببه هذه التهديدات من تأثير على الاستقرار الدولي، والسلم المجتمعي في كافة الدول، وهدفت الدراسة إلى وضع تصور مستقبلي لمنع وصول بعض المواد النووية إلى أيدي شبكات الإرهاب النووي المنظم، التي غالبا ما تستخدم الوسائط الإلكترونية الحديثة في الإتصال فيما بينهم، الأمر الذي يستوجب المحافظة على الأمن النووي في العالم أجمع، وتحقيق القدرة الدولية على التحكم في تداول المواد النووية أو المشعة، وحماية المعدات والمنشآت النووية من الأعمال الإرهابية النووية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي؛ باعتباره منهجا مناسبا، فضلا عن المنهج التحليلي الذي يلائم دراسة النصوص القانونية واستقراءها، ومن ثم تحليلها واستخلاص النتائج منها، وتوضيح الإجراءات الدولية الخاصة بالمكافحة الدولية لشبكات الجريمة المنظمة في أعمال الإرهاب النووي من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والتواصل باستخدام الإنترنت.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من حيث فهم المخاطر التي تحيق بالعالم من امتلاك الشبكات والمنظمات والجماعات الإرهابية للمواد النووية والإشعاعية، ومن هذه المبادرات الدولية التي تسهم في تقليص ومنع انتشار المواد والأسلحة النووية. وقدمت الأمم المتحدة من خلال المنظمات الدولية التابعة لها، والمتخصصة جهودا كبيرة لمكافحة الإرهاب النووي، مما أدى إلى إبرام معاهدة دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام ٢٠٠٥م؛ بهدف مكافحته بشكل فعال، ومنعه، وإزالة آثاره.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بتناولهاموضوع شبكات الجريمة المنظمة وتكنولوجيا الإرهاب النووي في حين تركز الدراسة الحالية على وسائل استخدام التقنية الحديثة لأهداف إرهابية بشكل عام وتقييم النصوص القانونية التي تحد من ذلك.

٢٦. مقال بعنوان "المسؤولية الجنائية عن إنشاء موقع إلكتروني لنشر أساليب تصنيع متفجرات الجرائم الإرهابية (دراسة مقارنة)" لنهاد فاروق في مجلة الفكر الشرطي[٣٩]

تطرقت الدراسة إلى مناقشة المسؤولية الجنائية عن إنشاء موقع إلكتروني بهدف نشر أساليب إرهابية، وتجميع عناصر من الشباب للقيام بأعمال إرهابية، وقد تم في هذه الدراسة مناقشة وتحليل القصد المباشر من إنشاء الموقع الإلكتروني لهذه الجماعة الإرهابية من وجوه الاستفادة منه، وأخطر تلك الوجوه هو بثّ ونشر معلومات أو بيانات عن كيفية تصنيع المواد المتفجرة التي تستعمل في الجرائم الإرهابية التفجيرية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونها يحقّق ما تهدف إليه الدراسة، وقد توصّلت الدراسة لعدة نتائج أهمها خطورة إنشاء المواقع الإلكتروني لنشر أساليب تصنيع المتفجرات على الأفراد وعلى كيان الدوية، وأوصت الدراسة بضرورة مجابهة تلك الجرائم بقوانين صارمة وعمل تعديلات لازمة في القوانين ذات العلاقة لتفادي الخطر المحدق بهذا الشأن.

وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بتناولها أحد التقنيات الحديثة وهو المواقع الالكترونية وتوظيفها في تصنيع المتفجرات، في حين ركزت الدراسة الحالية على استخدام وسائل التقنيات الحديثة المختلفة لغايات إرهابية وكيفية الحد منها من خلال مقارنة نصوص القانون بين مصر والامارات وصولا إلى نص قانوني يضمن الحد من هذه المخاطر.

[٣٩] محمد، نهاد فاروق عباس. ٢٠٢١. "المسؤولية الجنائية عن إنشاء موقع إلكتروني لنشر أساليب تصنيع متفجرات الجرائم الإرهابية دراسة مقارنة". *مجلة الفكر الشرطي*. الإمارات العربية المتحدة: شرطة الشارقة. عدد (١١٧): أبريل. ص.٢٠.

٢٧. رسالة بعنوان "دور الإعلام الأمني الحديث في مكافحة ظاهرة الاستقطاب والتجنيد الإلكتروني" لمحمد سعيد الشحي.[٤٠]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإعلام الأمني في مكافحة التجنيد الإلكتروني وإلى تنويع مدخلات العمل الأمني والإعلامي وتطوير كفاءة المنتسبين ورفع مستوى الوعي لديهم بما يخدم المستهدفات الاستراتيجية للعمل الأمني. وسعت لإبراز أحدث آليات التعاون مع الجهات المختصة بنشر الوعي الأمني وتشجيع الشباب لمواجهة الاستقطاب والتجنيد الإلكتروني والتصدي له. وتوصلت الدراسة إلى أن الإعلام الأمني أضحى محورًا رئيسيًا في مواجهة الاستقطاب الإلكتروني من خلال التصدي لكافة أساليب وطرق الاستقطاب الفكري من خلال المنصات الإعلامية لمواقع التواصل الاجتماعي، والتي أضحت أدوات يستخدمها المغرضون في تصدير الفكر الإرهابي. كما له دور كبير ومساعد في وقاية الشباب من الاستقطاب الإلكتروني عن طريق الوقاية بالتوعية والثقافة والتجنيد.

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في الآليات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في الاستقطاب الإلكتروني للشباب باستخدام التقنيات الحديثة لتجنيدهم في منظمات إرهابية، وهي ما تتوافق مع موضوع الدراسة الحالية كما تتفق هذه الدراسة كونها تسعى في نفس بيئة الدارسة الحالية وهي دولة الإمارات والقوانين المعمول بها في الدولة إلا أنها تختلف معها في آلية التطبيق كون الدراسة السابقة لم تتعمق بشكل قانوني وإنما بشكل ميداني.

---

[٤٠] الشحي، محمد سعيد. ٢٠٢٢. "*دور الإعلام الأمني الحديث في مكافحة ظاهرة الاستقطاب والتجنيد الإلكتروني*" . (رسالة ماجستير). أكاديمية شرطة دبي. ص٤٠.

٢٨. دراسة بعنوان "دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف، وأساليب مواجهتها في دولة الإمارات العربية المتحدة– دراسة وصفية" للمسافري[٤١].

هدفت الدراسة إلى كشف واقع وسائل التواصل الاجتماعي، ودراسة ظواهرها الهامة التي أثرت على الفكر الاجتماعي في الدول العربية والجنبية، وركز المؤلف على الأساليب المستخدمة عبر هذه الوسائل لاستقطاب الشباب واستمالتهم إلى الأفكار الضالة، والسلوكيات المنحرفة والمتطرفة، ورصد دور هذه الوسائل في نشر الفكر المتطرف في المجتمع العربي عامة والإماراتي خاصة.

وألقى المؤلف الضوء على المعالجات الممكنة لاستخدامها في مكافحة شر وسلبيات وسائل التواصل الاجتماعي المضلة، مثل التنوير باستخدام الفكر الإسلامي، وكيفية استخدام الوسائل والأدوات القانونية والتكييف القضائي الذي استقر عليهما الفكرين القانوني والقضائي في مكافحة الأفكار الهدامة.

وقد استخدم المؤلف في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، وهو المنهج الذي يقوم على بحث المسائل القانونية الجزئية لغرض الوصول إلى القاسم المشترك بين السبب والمسبب، ليتوصل في نهاية الدراسة إلى نظرية صحيحة، وأسس الباحث منهجه على الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، وشمل منهجه تحليل النصوص القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، واستقراء المؤلفات والمراجع العلمية في هذا الموضوع. [٤٢]

وقد نتج عن هذه الدراسة العديد من النتائج من أهمها: أن التطرف الفكري يمثل انغلاق غي التفكير واقتناع تام بفكرة معينة يتمسك بها ولا يغادرها، وهو سلوك ليس بجديد على المجتمعات، ويهدف

---

[٤١] المسافري. سالم راشد خليفة كاسب. ٢٠٢١. "*دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف، وأساليب مواجهتها في دولة الإمارات العربية المتحدة– دراسة وصفية*" . (رسالة دكتوراه). كوالالمبور: جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. ص٣٠.

[٤٢] المسافري، سالم راشد خليفة كاسب. ٢٠٢١. *المرجع السابق*. ص ١٤–١٥.

التطرف الفكري إلى السيطرة على أتباعه سيطرة شاملة وخصوصا صغار السن منهم، وقد ذمت الشريعة الإسلامية الغلو والتشدد والتطرف في الأفكار، وحثت على التوازن والوسطية، وقد أسهم التطور التكنولوجي واستخدام الإنترنت في بسط النفوذ المتطرف على مستوى التيارات المختلفة، واستخدمت الجماعات الإرهابية الشبكة الرقمية والفضائيات التليفزيونية للأغراض الدعائية لأفكارها، وأصبحت المؤتمرات الدولية والاتفاقيات الدولية طرقا فاعلة في إيجاد حلول لمكافحة ظاهرة الإرهاب الفكري، وأن المواجهة الأمنية ليست هي الطريق الوحيد لمكافحة الأفكار الهدامة. [٤٣]

وأوصى المؤلف في نهاية دراسته إلى ضرورة وضع استراتيجية محكمة لمكافحة الجماعات المتطرفة، وعلى الدول وضع خطط فاعلة لتوعية المواطنين بشأن تلك التنظيمات الإرهابية، وبيان السبل الصحيحة لمكافحتها وتجنبها، وضرورة تفعيل التعاون الدولي في مكافحة الفكر المتطرف، ومكافحة الجرائم المعلوماتية، ضرورة اهتمام الأسرة بمتابعة أبناءها عن قرب ورصد سلوكياتهم، واكتشاف بوادر التطرف فيها، كما يوصي بضرورة الاهتمام بتخصيص جهاز شرطي متخصص في الجرائم الإلكترونية، وكذلك تزويد أفراد القضاء بالوسائل الإلكترونية الحديثة وتدريبهم عليها تدريبا جيدا، وضرورة عقد الندوات في المدارس والجامعات لتنوير الطلبة والطالبات لنبذ الفكر المتطرف. [٤٤]

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة، أن معظم هذه الدراسات قد تناولت عنصر أساسي وهو الجرائم الإرهابية على مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن اختلفت معظم الدراسات في تناول هذا العنصر،

---

[٤٣] المسافري، سالم راشد خليفة كاسب. ٢٠٢١. *المرجع السابق*. ص٢٥٦-٢٥٩.

[٤٤] ا.*المرجع السابق*. ص٢٥٩-٢٦١.

حيث إن هناك من قام بالتعريف بها وخصائصها وأهدافها، وهناك من ألقى الضوء على تأثير هذا النوع من الإرهاب على العلاقات الدولية. وأيضًا معظم دراسات تناولت أثر هذا الإرهاب على الدول، وبالأخص على الدور الذي يلعبه الجرائم الإرهابية الإلكترونية في تجنيد الشباب من قبل التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى الدراسات التي تحدثت عن أهمية هذا النوع من الإرهاب، وأنه ينبغي على جميع الدول أن تكافحه وتتصدى له.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسات، سواء الدراسات التي تم فيها استخدام أداة تحليل المضمون للمواقع المتعددة، وكذلك الدراسات التي توضح الأدوار التي تلعبها هذه المواقع من خلال تصفح بعض المواقع، مثل موقع فيسبوك وتوتير ويوتيوب والدور الذي لعبته هذه المواقع في ثورات الربيع العربي، فضلًا عن الدراسات التي توضح أثر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي على حدوث التحول الديمقراطي في الدول، وذلك لتجنيد عدد ضخم من الشباب، لذا تم الاستفادة من دراسة هشام بشير رقم (20)، بعنوان: "الإرهاب الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاته في العالم العربي" نظرًا لأنها تقدم تطبيقًا فعليا عما يقوم به التنظيم من استقطاب الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

لذا يمكن القول إن هذه الدراسة سوف تسعى إلى توضيح الدور الذي تلعبه المنظمات الإرهابية، ولكن عن طريق إلقاء الضوء على دور التقنيات الحديثة التي تستخدمها التنظيمات في استقطاب الكثير من الشباب، وذلك عن طريق محاولة هذه الدراسة استخدام منهج تحليل المضمون؛ بأن تحلل وجود هذا التنظيم واستخدامه هذه الوسائل الإلكترونية لنشر أفكاره وأساليبه الإرهابية وضم عدد كبير من الشباب إليه.

وأخص بالذكر هنا لدراسة المسافري رقم (28) التي تتشابه دراستي الماثلة معها في عدة نقاط تتمثل في أنهما يبحثان حول موضوع واحد وهو السبل الكفيلة لمكافحة الأفكار الضالة والمتطرفة باستخدام الوسائل التقنية، ولكن دراستي تختلف عن دراسة المسافري في عدة أمور وهي:

استهدف المسافري وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لنشر الفكر المتطرف في حين أن دراستي استهدفت وسائل التقنية الحديثة وجدير بالذكر أن وسائل التقنية الحديثة ذات نطاق أوسع من نطاق وسائل التواصل الاجتماعي فالأولى تحتوي وتشتمل على الأخيرة، كما تهدف دراستي إلى بيان استراتيجيات استخدام التقنيات الحديثة في الأغراض الإرهابية، وتستهدف بيان وعرض للجرائم المرتبطة باستخدام وسائل التقنية الحديثة لأغراض إرهابية، في حين لم تتعرض دراسة المسافري لذلك، وتختلف أيضا حيث أن دراستي أشارت إلى القانون الإماراتي والمصري في بعض الأحيان؛ لكن دراسة المسافري اقتصرت على القانون الإماراتي فقط، وأخيرا أشارت دراستي إلى المكافحة الدولية المبذولة لاستخدام التقنيات الحديثة في الأعمال الإرهابية، ومدى مواءمة القانون الإماراتي لهذه الجهود الدولية المبذولة، في حين أن دراسة المسافري لم تتطرق إلى الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الأعمال الإرهابية في هذا الشأن، ومع هذا فقد استفدت استفادة كبيرة جدا من دراسة المسافري فقد كانت نبراسا لي في سبيل إتمام دراستي الماثلة.

كما ننوه أن المكتبة القانونية يوجد بها العديد من الدراسات المشابهة التي تتحدث عن الإرهاب الفكري باستخدام خدمات الوسيط الإلكتروني، لكننا هنا في دراستنا سنقوم بتسليط الضوء على مدى الحماية والمعالجة القانونية التي يوفرها المشرع والتطرق لمدى الكفاءة والفعالية في تلك النصوص مقارنة مع غيرها من التشريعات، وذلك بغرض توضيح ما قد يعتريها من قصور أو نقصان.